نظام المنافسات الجديد: الأولوية للمحتوى المحلي والشركات الصغيرة والمتوسطة

6 سبتمبر، 2026

دخل نظام المنافسات والمشتريات الحكوميّة الجديد مرحلة التطبيق بعد نشره في الجريدة الرسميّة، أمس الأول؛ ليضع إطارًا أكثر دقة لتنظيم الإنفاق الحكوميّ، ورفع مستوى التخطيط والشفافيّة والمنافسة في التعاقدات الحكوميّة.

ويبدأ العمل بالنظام بعد 120 يومًا من تاريخ نشره، فيما تتولّى وزارة الماليّة خلال المدة نفسها إعداد اللائحة التنفيذيّة واللوائح المرتبطة به.

ومن أبرز المستجدّات إلزام الجهات الحكوميّة بإعداد ونشر خطة سنويّة لمشترياتها وأعمالها في بداية كل سنة ماليّة، بما يتناسب مع مخصصاتها، وهو ما يعزّز قدرة السوق والقطاع الخاص على الاستعداد للمشروعات الحكوميّة ويحد من الممارسات غير المخططة في الشراء.

ويعزّز النظام كذلك أفضليّة المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة المحليّة والشركات المدرجة، مع تكليف هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكوميّة بإعداد آليّات ونسب الأفضليّة،

بما في ذلك كيفيّـَة احتسابها في التقييم الفني والمالي ونسب الإلزام والغرامات عند عدم الالتزام.

المنافسة العامة هى القاعدة الأساسيّـَة

وفي جانب المشتريات، أصبحت المنافسة العامّـَة هي القاعدة الأساسيّـَة، مع وضع ضوابط أكثر تحديدًا للجوء إلى المنافسة المحدودة والشراء المباشر.

ويرفع النظام سقف الشراء المباشر إلى مليون ريال في الحالات المسموح بها، مع إعطاء الأولويّـَة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المحليّـَة.

العروض منخفضة الأسعار

ومن المستجدّـَات المهمّـَة أيضًا وضع ضوابط للتعامل مع العروض منخفضة الأسعار؛ إذ لا يجوز استبعاد العرض لمجرد انخفاضه، إلاّـَ إذا كان يقل 25% فأكثر عن التكلفة التقديريّـَة، وفي هذه الحالة يطلب من المتنافس تفسير أسباب الانخفاض ومكوّـِنات السعر وإثبات قدرته على التنفيذ.

ويفرض النظام فترة توقف بين 3 و10 أيام عمل بعد الترسية، وقبل توقيع العقد، لإتاحة المجال أمام المتنافسين للاعتراض، مع استثناءات تحددها اللائحة.